

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

جَوَلَةُ مَعَ الْمُحَقَّقِ النَّائِيْنِيِّ حَوْلَ أَصَالَةِ التَّعْبُدِ أَوِ التَّوْصِلِ

لقد استتبط المحقق النائيني «أصل التعبد» لو فسّرناه و علقناه على المباشرة و الاختيار و... فساق حواره لدراسة «الاستنابة و عدمها» قائلاً: [1]

«وَبِيَانِ ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى بَسْطِ الْكَلَامِ فِي خَصُوصِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ (الْثَّلَاثَةِ) وَهُوَ السَّقْوَطُ بِفَعْلِ الْغَيْرِ أَوْ مِنْ دُونِ إِرَادَةِ وَالْأَخْتِيَارِ أَوْ بِفَعْلِ الْمُحَرَّمِ فَنَقُولُ:

• القسم الأول و هو السقوط بفعل الغير ينقسم إلى السقوط بفعل الغير مع (عقد) الاستنابة و بدونها (أي تبرعاً):

1. أمّا السقوط بالاستنابة فمقتضى الإطلاق عدمه (السقوط) فإنّ تشريع الاستنابة ليس عبارة عن إيجاب العمل على المكلف أمّ من المباشرة و التسبيب (نظير إصدار الأمر فإنّ سبب للإيجاب):

Ø بداعه أن عمل الغير «ليس عملاً تسبيبياً للمستنيب» (فلا يُعد منزلة عمل المستنيب) فيما إذا كانت إرادة النائب إرادةً مستقلة و لم تكن تحت إرادته (كإرادة الصبيان و الحيوان) نعم فيما إذا كانت كذلك كإرادة البهائم أو الصبيان يصح ذلك: و يستند العمل إلى الغير (بحيث سُيُّدِّ عَمَلَ النَّائِبَ بِمَثَابَةِ عَمَلِ الْمُسْتَنِيبِ) و أمّا فيما نحن فيه فليس هناك إلّا إجارة و استنابة و العمل حقيقة النائب و لا تقتضي الاستنابة أن يكون عمل النائب عمل المستنيب و المستأجر (على هذا الفرض) كما أنّ تشريعها ليس عبارة عن إيجاب العمل على المكلف أمّ من كونه بيده الحقيقي أو التنزيلي بأن يكون النائب منزلاً بذاته منزلة بدن المنوب عنه (فليس الأمر كذلك) فإنّ التنزيل مما لا يخطر ببال النائب و المنوب عنه أصلًا بل حقيقة تشريعها يرجع إلى إيجاب عملين على المكلف على نحو التخيير (إمّا أن يمثّله مباشرةً أو يستنيب) كما هو الشأن في كلّ عملين يكون أحدهما مسقطاً للآخر من دون أن يكون بينهما جامع عرفي (لأنّهما عملان و امثلاً مختلنان) و إن كان هناك جامع ملكي (نظير أكرم العلماء حيث إن إكرام كلّ واحد سيجمعها الجامع الملكي) و عليه فيكون الشك في السقوط مع الاستنابة راجعاً إلى الشك في أنّ وجوب العمل على المكلف هل هو على نحو التعيين (مباشرةً أو التخيير بين مكلفين) و من المعلوم أن الإطلاق في المقام يُعِين التعيينية (أي أن إطلاق الخطاب مُمْتَدٌ حتّى يُمْتَلَّ) فإنّ مقتضى الإطلاق أن العمل واجب (مُسْتَمِرٌ) سواء استناب أحداً أم لا (فالاستنابة لا تُجْدِيه) و سيعجز إن شاء الله أن مقتضى الإطلاق قد يكون هو التوسيعة و قد يكون هو التضييق (كما في هذا الحقل).

و لكن التحقيق عدم صحة رجوع الاستنابة إلى الوجوب التخييريّ أيضاً لداعه عدم فراغ ذمة الولي بمجرد الاستنابة قطعاً (بحيث لا يمثّله النائب) فلا تكون (الاستنابة) طرفاً للوجوب التخييريّ شرعاً و لجواز التبرع في كلّ ما تدخله النيابة إجمالاً (فكلّ ما يقبل النيابة سُيُسْوِغُ التبرع فيه أيضاً) و لا معنى لكون فعل الغير من أطراف الوجوب التخييريّ (ولهذا لا يصح أن يستوجب الفعل بأن يُخْيِرَه إمّا مباشرةً أو بتبرع الغير إذ لا جامع بينهما أساساً فالشك سُيُدِّيرُنا بين التعيين و التخيير فاخترنا التعيين، إلا أن المحقق النائيني قد استشكل على أساس ثبوت هذا التخيير جنراً وبالتالي لا يحدث هذا الدوران أبداً).

Ø فالحق أنّ حقيقة النيابة عبارة عن «تنزيل العمل منزلة عمل المنوب عنه» و فرضي أنّ الفعل فعله (المنوب عنه) فيكون العمل الواجب على الولي، فيه ثلث جهات (و لاحظ):

– الأولى: الوجوب التعيني من جهة المادة و هو نفس الصلاة مثلاً مع قطع النظر عن مصدرها (و المُمثّل) بمعنى أنّ المولى يريد أصل وجود الصلاة في الخارج و لا تسقط بمجرد الاستنابة (إذ لم تتحقق أصل المادة الصالحة المُعينة).

– الثانية: التخيير من جهة المصدر بمعنى أنّ الولي مخير بين إصدارها بال مباشرة و إصدارها بالاستنابة.

– الثالثة: الوجوب المشروط بعدم فعل الغير (أي تبرعاً) – كما سنبيّنه في القسم الثاني إن شاء الله تعالى –.

فإذا شك في واجب أنه يسقط بفعل الغير مع الاستنابة أم لا فمرجعه إلى الشك في الوجوب التخييري من جهة المصدر و من الواضح أنّ نفس توجّه الخطاب (المطلّق) إلى المكلّف من دون تقييد (نظير: أقض) يرفع الشك من هذه الجهة و يجعله ظاهراً في الوجوب التعيني و هذا الظهور (الإطلاقي في توجّه الخطاب إلى المكلّف) أقوى من ظهور الصيغة في التعين من جهة المادة كما هو واضح.

2. وأما السقوط بفعل الغير من دون الاستنابة (أي تبرعاً) فينفيه إطلاق الصيغة أيضاً (فامثال المعتبر كالعدم) فإنّ مرجعه إلى كون فعل الغير رافعاً للموضوع أو لملأه مثلاً إيجاب القضاء على ولّي الميت أو إيجاب أداء الدين على المكلّف مشروط عقلاً ببقاء موضوعه و هو اشتغال ذمة الميت أو المديون فإذا فرضنا سقوط اشتغال الذمة بالصلاحة أو الدين بصلاح المعتبر أو أدائه فلا موضوع لإيجاب القضاء أو أداء الدين أصلاً فلا محالة يكون التكليف بالقضاء أو الأداء مشروطاً بعدم فعل الغير فإذا شكنا في السقوط بفعل الغير (تبرعاً) فمرجع الشك إلى الشك في اشتراط الخطاب و عدمه و إطلاق الخطاب ينفي الاشتراط (بعدم فعل الغير) و يثبت كونه مطلقاً (حتى لو امثّله الغير)»

Ø فإن قلت: على ما ذكرت فالشك في السقوط بفعل الغير يرجع إلى الشك في بقاء الموضوع (الواجب) و عدمه و من الواضح أنه لا إطلاق للخطاب بالإضافة إلى وجود موضوعه و عدمه (أي أنّ الحكم لا يثبت موضوعه) بل هو مشروط به (يتوفر الموضوع عقلاً فلا يمكن دفعه بالإطلاق (الحکمی) .

Ø قلت: نعم و لكن بقاء الموضوع و عدمه يُستكشف من السقوط بفعل الغير (تبرعاً) و عدمه (لا من إطلاق الخطاب) و بقاء الموضوع و عدمه فيما نحن فيه تابع لجعل الشارع (الموضوع) و سيجيء إن شاء الله أنّ كلّ موضوع شرط و كلّ شرط موضوع فإذا أثبتنا بإطلاق الخطاب أنّ التكليف غير مشروط بعدم فعل الغير (أي أنه لا بشرط) فيُستكشف من هذا (الإطلاق) بقاء الموضوع قهراً و غرّضنا من التمسّك بالإطلاق هو التمسّك به من جهة عدم الاشتراط بعدم فعل الغير الملازم لبقاء الموضوع (و التكليف) عقلاً لا التمسّك به من جهة بقاء الموضوع و عدمه بهذا العنوان (كي نترافق في إثبات الحكم لموضوعه)».

[1] نایینی محمدحسین. أجواد التقريرات. 1. Vol. 97-99 قم – ایران: کتابفروشی مصطفوی.